تصدر كل صباح

المساء
ALMASSAE

يومية مستقلة ■ العدد: 52 ■ السبت-الأحد 18-19 نونبر 2006 الموافق لـ 26-27 شوال 1427

كرسي الاعتراف مع: المهدي المنجرة (الحلقة 6)

المخزن والحرية لا يمكن أن يتعايشا أبدا والانتخابات المقبلة لن تكون نزيهة

في الحلقة السادسة من الحوار مع الدكتور المنجرة، يتحدث عن الملكية والانتخابات والانتقال الديمقراطي والدستور، ويقول صاحب «الذلقراطية»، إنه في ظل دستور ممنوح في المغرب لا يمكن الحديث عن الديمقراطية أو التغيير، ويرفض مقولة المسلسل الديمقراطي، ويقول إن الملكية ليس لها مستقبل بعد ثلاثة أو أربعة عقود إذا لم تجدد نفسها، كما يتحدث عن مسلسل الإنصاف والمصالحة ويتهم بعض الأشخاص بالمتاجرة في حقوق الإنسان.

- ما رأيك في مسلسل الإنصاف والمصالحة الذي تم بالمغرب، ألا يعتبر من المكتسبات التي تحققت؟

● بصراحة أظن أن الحالة اليوم أسوأ مما كانت عليه من قبل من ناحية شمولية. وكان هناك إجماع على وجوده والبحث عن طريق أحسن لمحاربة الظلم ويجب أن نجد طريقا أحسن لمحاربته، أما اليوم فالظلم تفرق هنا وهناك وتحت الطاولة وتأسست هياكل، وبرهن بعض الناس على ارتزاقهم ووجدوا في الميدان الحقوقي مجالا لتحقيق أمور شخصية لأنفسهم ونسوا الرسالة التي كانت لديهم. صحيح أن بعض الناس تحرروا من السجون، لكن الإشكالية لم تحل. الإشكالية هي من له الحق، ما هي العدالة، ما هي العوامل التي أنتجت هذا الظلم والوسيلة لكي لا يتكرر؟ هذا يتطلب تغييرات جذرية، عضوية، مؤسساتية ودستورية، ما دام موجودا عندنا هذا الدستور وهذا النوع من البرلمان لا يمكن أن يحدث هذا التغيير. هناك شبه تغيير لكن الوسائل العملية لتطبيق هذا التغيير غير موجودة. المخزن والحرية وحقوق الإنسان تناقض، من غير الممكن أن يتعايشوا. ولا يمكن بناء ديمقراطية وأن نضمن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية عندما يكون عندنا نوع من الإقطاع الذي هو جزء من الأساس الذي يبنى عليه المخزن كما كان سابقا وكما رسخه ليوطي

- لكن هل المخزن اليوم هو نفس المخزن القديم كما طوره ليوطي؟

● المخزن كان موجودا قبل ليوطي، لكن ليوطي أدخل نوعا من العصرنة والحداثة، (يضحك)، لمواجهة المشاكل الآنية. وليوطي كان مستقبليا في خدمة مصالح دولته. وهو من أحسن نماذج الاستعماريين، حيث كان يظهر بأنه متفاهم مع البلاد التي هو فيها، فليوطي أخذ عمارة كانت موجودة وكيفها لكي تصلح لغاية استعمارية لكن الروح المخزنية بقيت إلى حد الآن. التغييرات في ميادين حقوق الإنسان لا زالت شكلية. ولم تحدث في تاريخ المغرب المستقل انتخابات نزيهة إلى يومنا هذا.

- لكن الجميع يقول بأن الانتخابات الأخيرة كانت نزيهة، لأول مرة هناك شبه إجماع

● من قال هذا؟ الذين نجحوا لأنهم نجحوا بالغش والرشوة، وبعض السفارات كانت تعرف النتائج قبل أن تصدر. هؤلاء الذين يقولون بأن الانتخابات كانت نزيهة يقولون اليوم بأن الانتخابات المقبلة لا يجب أن تكون كالتجارب السابقة، أضمن لك من الآن أنها لا يمكن أن تكون نزيهة. لا بسبب الذين ينظمونها أو القوانين الانتخابية


المهدي المنجرة

تملق الأحزاب للملكية ليس في صالحها

وقبيلة «بني وي وي» لا تخدم سوى مصالحها

فقط، وما دام «رأس العين» وهو الدستور ممنوحا فهذا غير ممكن، ولا بد أن يأتي وقت لكي يأخذ الشعب مصيره بيده ويختار الناس الذين يضعون له الدستور، وهذا لا يمس بالمؤسسات، والقضية ليست قضية الملكية أو الجمهورية، وإذا اعتمدت الرؤية المستقبلية فليس هناك أي حل آخر للدفاع عن استمرار الملكية إلا إذا تكيفت مع التطور وأعطت الشعب حريته الحقيقية ليختار النظام السياسي الذي يريد، ويبقى الحكم الملكي كمظلة للدفاع عن مضامين الدستور الذي مصدره الشعب.

- إذن أنتم مع ملكية على غرار النموذج الإسباني أو البريطاني؟

● لا أقبل «على غرار»، هذه المهم ملكية مغربية يقررها المغاربة حسب حاجياتهم والتراث التاريخي وحاجياتهم الأساسية وأولوياتهم وقيمهم وطموحاتهم المستقبلية

- البعض يدعو إلى أن الحل يكمن في تحديد سلطات الملك؟

● المواطنون هم الذين يجب أن يقرروا نوع التغيير بمشاورة بدون تمييز. الديمقراطية لها شروط ولا يمكن أن نقول إن القرار يرجع لمكان أو لمنصب واحد. هذا غير ممكن، وبكل احترام للمؤسسات الموجودة: لا يمكن للملكية أن تبقى 10 أو 20 سنة بالوسائل التي بين يديها وبالطرق التي تتحكم بها اليوم. إذن في مصلحة الملكية أن تنقذ نفسها بنفسها، لكن تملق الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة والمعارضة الرسمية، جعلهم لا يريدون أن يدخلوا في النقاش حول هذا الموضوع، لأن وجودهم وأملاكهم مبنية على موافقة ما يسمى «بني وي وي».

- منذ وقت طويل ونحن نتحدث عن الانتقال الديمقراطي في المغرب، بوصفك كاختصاصي في المستقبليات، كم من الوقت يلزمنا لكي نتجاوز الانتقال ونصل إلى الديمقراطية؟

● هذا الانتقال الديمقراطي سطحي، والسبب في قناعتي بسيط وهو أن «العين» هي الأساس في أي تحليل، مادام المغرب لديه دستور ممنوح وليس مصدره إرادة الشعب، وأصحاب اللعبة السياسية قبلوا أن يلعبوها وأن يشاركوا في العمل السياسي وفي الانتخابات بدستور ممنوح، إذن المسلسل الديمقراطي ليس مسلسلا لأنه لم يبدأ بعد. والديمقراطية في الأرقام أيضا، أعطيك مثالا، اليوم نلاحظ أن رتبة المغرب فيما يسمى بالتنمية البشرية والموارد، حيث يشير آخر تقرير للأمم المتحدة إلى أن المغرب يوجد في الرتبة 123، لو أخذنا الرشوة مثلا أو أي مؤشر آخر نجد المغرب في رتبة سيئة. المغرب مريض بشيء واحد، بصورته عند الآخر، ولا تهمه صورته عند شعبه

- إذن ليس هناك انتقال ديمقراطي؟

● ماهو الانتقال؟ عندما تأتي من مكان إلى مكان آخر فهذا انتقال، تعرف من أين جئت وإلى أين أنت ذاهب، لكن نقطة هذا الانتقال غير معروفة وغير موجودة، ووسائل الانتقال غير جدية فالديمقراطية في المغرب مثلها مثل أحوال الطقس، والتغييرات ليس فيها نوع من الضبط الشرعي وتبقى مطلقة، يمكن أن تكون عندك اليوم حرية وتنشر في الجريدة ما تريد ويمكن في الغد وبدون تفسير أن تصبح ممنوعا. الديمقراطية لها شروط.

- بعض الأمور في المغرب يعتقد الناس أنها أصبحت مكتسبات، ثم يتم التراجع عنها بشكل مفاجئ، ما هو تفسيرك لهذا؟

● أفسره بالهندسة المعمارية، عندما تكون هناك بناية لها أساس تعرف ماذا تبني من طبقات، وبدون هذا الأساس لا تعرف ماذا تفعل، نحن عندنا بناية أساسها غير واضح، البعض يصبغ العمارة أو يضيف إليها أشياء من الخارج لكن الأساس لا وجود له، وبأدنى حركة أو ريح تسقط العمارة.

■ حاوره: إدريس الكنبوري